

إعلان تونس

تحالف المدن العربية لمناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب

الديباجة

1. نحن، بصفتنا أعضاء في تحالف المدن العربية لمناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب (المُشار إليه أذناه بـ "التحالف العربي")، وممثلين عن مدن مشاركة أخرى، قد اجتمعنا في حلقة العمل التخطيطية التي تتناول موضوع "في مواجهة التحولات الاجتماعية، مدن شاملة للجميع ومستدامة" (تونس، 6 و 7 أبريل/ نيسان ٢٠١٧). ونحن نتوجه بالشكر إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إزاء تنظيم هذا الاجتماع البارز، وهو بمثابة أول لقاء للمدن الأعضاء منذ تاريخ تأسيس التحالف العربي في عام ٢٠٠٨. وبالمثل، نُعرب عن امتناننا إلى المعهد العربي لحقوق الإنسان إزاء الدعم المُقدم في تنظيم هذا الاجتماع. ونتقدم بالشكر إلى تحالف المدن الأوروبية لمناهضة العنصرية، والمُمثل من قبل مدينة نانسي (فرنسا)، إزاء المشاركة في حلقة العمل المُشار إليها.

2. نحن نتوجه بالتهنئة إلى منظمة اليونسكو وإلى أمانة التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع، وذلك على وجه التحديد بشأن إنشاء اللجنة التوجيهية العالمية للتحالف الدولي (أبريل/ نيسان ٢٠١٦) والتي مهدت السبيل أمام تعزيز التعاون الأقاليمي وتدعيم التضامن العالمي بين الأعضاء وذلك في التحالفات الإقليمية والوطنية السبع.

ونحن نلتزم باعتماد وإصدار الإعلان الحالي على أساس رسمي:

3. نحن نقر باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاسيما الهدف الحادي عشر (١١) من أهداف التنمية المستدامة، والذي ينص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، والهدف السادس عشر (١٦) من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، بما في ذلك الغاية رقم (١٦-ب)، والتي تنص على "تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها". ونحن نقر أيضاً باعتماد الخطة الحضرية الجديدة والتي تشدّد على مفهوم الشمول باعتباره عنصراً أساسياً في سياق التنمية الحضرية المستدامة. وبناء على ذلك، نحن نؤكد على التزامنا تجاه الإيفاء بهذه التطلعات العالمية التي تسعى إلى بناء مدن "لا يتخلف فيها أحد عن الركب" وإدارتها والعيش فيها.

4. نحن نولي أهمية تجاه إعلان بولونيا (أبريل/ نيسان ٢٠١٦) الذي تم اعتماده في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية العالمية التابعة للتحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع، والذي يُسلط الضوء على محوريتين مفهوميّتين الشمول والتنوع بالأماكن الحضرية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ونحن نقر بالرسائل الرئيسية التي ينطوي عليها، من قبيل تلك التي تنادي بأهمية "التصدي للتحديات التي تطرحها ثقافة العنصرية والتمييز". ونُدرك أيضاً بأن "ترجمة حقوق الإنسان إلى إجراءات وآليات ملموسة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين إنما تُعد بمثابة عامل رئيسي لدعم التنمية والديمقراطية والشمولية". ونُدرك بالمثل "بإمكانية مساهمة الهجرة في تعزيز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يدعم إقامة مجتمعات تنعم بالسلام ويسودها العدل وتشمل الجميع".

5. نحن نعرب عن تقديرنا إزاء الإجراءات التي جرى اتخاذها من قبل اليونسكو والرامية إلى إعادة تفعيل التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع باعتباره منبراً عالمياً يعنى بتعزيز الشمول ومراعاة التنوع في المناطق الحضرية. ونحن نقر بجهود الدعوة والتواصل الشبكي التي تُبذل من جانب أمانة التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع عن طريق إطلاق سلسلة من الفعاليات العالمية والإقليمية التي كفلت الارتقاء بمكانة التحالف الدولي

للمدن المستدامة الشاملة للجميع وإبراز الوضع الذي يحظى به وكذلك التحالفات التابعة له. ونحن نشيد بانخراط الأطراف الرائدة التابعة للتحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع من مختلف التحالفات والتي واصلت السعي الحثيث نحو تدعيم القضية والرسالة التي يعتمدهما التحالف.

6. نحن نعي التحديات التي تتعرض لها المدن فيما يتعلق بممارسات العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب في سياق العالم المعاصر. وقد شهدت هذه التحديات المزيد من التفاهم والتشعب، وأضحت بمثابة مشهد دائم يخيم على مجتمعاتنا. ونحن نفر بأنه وعلى مدار قرابة عشرة أعوام ومنذ تاريخ إنشاء التحالف العربي، لم يسبق وأن اتصف النضال ضد هذه الوبلات في أي وقت مضى يمثل هذه الجدوى التي يتسم بها في الوقت الراهن.

7. نحن ندرك الدور الرئيسي الذي تضطلع به المدن من حيث المساهمة في تمكين سكانها من تعزيز الشمول ومراعاة التنوع، في إطار من التعاون مع جميع الأطراف المعنية في المجتمع. ونحن ندرك الأهمية التي تكمن في صياغة سياسات وبرامج وخدمات شاملة للجميع على مستوى المدن والتي من شأنها تعزيز المشاركة الهادفة بين المواطنين والمواطنات.

8. نحن نُشير إلى إعلان الدار البيضاء الذي تم اعتماده من قبل التحالف العربي في عام ٢٠٠٨، والذي ينص على اضطلاع السلطات البلدية بمسئولية مكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب في المدن بما يكفل الاحترام المتبادل ويدعم المساواة بين قاطني المدن وبما يضمن تعزيز المواطنة التي تحرص على احترام التنوع الذي يُسهم في إثراء المجتمعات الحديثة.

9. نحن نفر بالاحتياج إلى إعادة تفعيل التحالف العربي عن طريق تصميم خارطة طريق قابلة للتطبيق من شأنها أن تمهّد إلى الاجتماع الإقليمي القادم المقرر عقده من قبل التحالف في أبريل/ نيسان ٢٠١٨. ونحن نعدّ بخطة عمل النقاط العشرة والتي اعتمدها التحالف في عام ٢٠٠٨ بوصفها وثيقة داعمة للتوجه العالمي صوب إرساء ثقافة تناهض النزعة العنصرية في مدننا، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الشمول والتكامل الاجتماعيين لصالح جميع الفئات السكانية، وبما يفضي إلى تراجع الاتجاهات المتنامية لممارسات العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب. ونحن نلتزم باستعراض خطة عمل النقاط العشرة الصادرة عنا، بغية مواءمتها مع كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، عن طريق التجاوب مع الأولويات والالتزامات المنصوص عليها في تلك الاتفاقات العالمية وصون الموضوعات المشتركة الخاصة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واجتثاث الفقر، باعتبارها متطلبات أساسية مُسبقة يُشترط تلبيتها في سبيل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

10. في إطار خطة قصيرة الأجل نحو إعادة تفعيل التحالف العربي، نحن نتعهد بالعمل والتعاون في المجالات ذات الأولوية الوارد ذكرها فيما يلي: (أ) إجراء تشخيص إقليمي وجمع بيانات بشأن قضايا العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب في المدن التي ننتمي إليها، (ب) الاضطلاع بمبادرات التوعية والتثقيف بالعلاقة بنطاق ولاية التحالف، بما يعود بالنفع على قواعدا وإدارتنا، (ج) تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في سبيل إطلاق مبادرات مشتركة. وتمتد خطة إعادة التفعيل على مدى عام واحد، وتخضع للتقييم بصورة تشاركية خلال فعاليات الاجتماع الإقليمي القادم المقرر عقده في أبريل/ نيسان ٢٠١٨.

11. نحن نلتزم بإعلاء الرؤية التي يعتمدها التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع عن طريق تعزيز التعاون الدولي بين المدن بغية تدعيم جهود الدعوة في سبيل توطيد التعاون والتضامن على الصعيد العالمي، وتشجيع التنمية الحضرية الشاملة التي تخلو من كافة أشكال التمييز، وذلك من خلال تقاسم الممارسات الجيدة والمعارف والخبرات، ومن خلال النهوض بمهام مشتركة عبر صياغة سياسات ومبادرات تشاركية على مستوى المدن. وعلى الصعيد الإقليمي، نحن نوصي كل من المعهد العربي لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا، من جملة جهات أخرى، بالتعاون مع المدن الأعضاء، ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق تنفيذ خطة إعادة التفعيل على مدار عام واحد.